

## برنامج الندوة الوطنية حول موضوع

" التغيرات المناخية والتنمية المستدامة والتحديات المستقبلية "

يوم الأربعاء 16 مارس 2016 بالمعهد العلمي جامعة محمد الخامس بالرباط

كلمة السيد ادريس مروان

وزير التعمير وإعداد التراب الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الكاتب العام لقطاع الماء؛

السيد رئيس جامعة محمد الخامس؛

السيد مدير المعهد العلمي؛

السيد رئيس جمعية الماء والطاقة للجميع؛

السيدات والسادة أعضاء جمعيات المجتمع المدني؛

السيدات والسادة ممثلو وكالات ومؤسسات التعاون الدولي؛

السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام؛

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن دواعي السرور أن أحضر وللمرة الثالثة هذه السنة، إلى المعهد العلمي لجامعة محمد الخامس، هذا الصرح العلمي الكبير ببلادنا، من أجل المشاركة في الندوات العلمية التي دأب معهدكم على تنظيمها، لأفتتح اليوم أشغال هذا اللقاء الهام الذي يندرج في إطار الاستعدادات الجارية ببلادنا لاحتضان المؤتمر العالمي للمناخ (كوب22) خلال شهر نونبر من السنة الجارية بالمدينة الحمراء مراكش، و الذي يعد التزاما من طرف المغرب لفائدة البيئة والتنمية المستدامة.



وقبل التطرق للموضوع، اسمحوا لي في مستهل هذه الكلمة، أن اشكر كل من المعهدين: المعهد العلمي، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، وكذا جمعية الماء والطاقة للجميع على اهتمامهم وتنظيمهم لهذا اللقاء الذي يسعى إلى فتح نقاش بين الباحثين والخبراء الأكاديميين والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني وجميع الفاعلين، لطرح والإجابة عن الإشكاليات المرتبطة بموضوع التغيرات المناخية والتنمية المستدامة والتحديات المستقبلية."

حضرات السيدات والسادة

إن التغيرات المناخية من أهم الظواهر التي تسبب تحديات كبيرة على المستوى الكوني، وتتمثل هذه التغيرات في الزيادات الكبيرة في الانبعاثات السامة، مما نتج عنه ظاهرة الإحتباس الحراري، ولاشك أن المغرب تأثر بتلك التغيرات المناخية، وخير دليل على ذلك ظاهرة الجفاف التي نعيشها هذه السنة، وحيث أن التعامل مع التغيرات المناخية أصبحت من الرهانات الرئيسية للتنمية المحلية المستدامة، ارى من الضروري التكيف مع هذه الظاهرة والتي تعتبر تحديا حقيقيا في مجال التخطيط الاستراتيجي والحكامة الترابية، الشيء الذي يحتم على كل دول العالم الاتحاد من أجل اتخاذ التدابير الملائمة التي تسمح على الأقل بالتخفيف والتكيف مع هذه الظاهرة، كون خيار مواجهتها أصبح بعيد عن كل الحسابات البيئية، علما أن المعطيات المناخية حاليا تجزم في بقاء آثار هذه التغيرات المناخية لقرون مقبلة.

ورغم أن المغرب لا يتسبب بشكل كبير في انبعاث الغازات السامة، إلا انه يتأثر بقوة بفعل التغيرات المناخية بحكم خصوصيات موقعه الجغرافي. لذلك أولت بلادنا أهمية كبرى للبحث عن حلول لإشكالية التغيرات المناخية، وذلك منذ مصادقتها على هذه الاتفاقية سنة 1995. حيث واصلت التعبير عن التزامها بالمساهمة في الجهود الدولية في مجال التنمية المستدامة ومكافحة تأثيرات التغيرات المناخية. وللإشارة فقد كللت هذه الجهود بموافقة الجمعية العامة للمؤتمر العشرين لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي، على احتضان المغرب للنسخة الثانية والعشرين لهذا المحفل الدولي سنة 2016، الشيء الذي يحتم علينا مواصلة العمل الجاد بأقصى ما يمكن من جهد من أجل نموذج جديد للتنمية ومن أجل



الحق في حياة أفضل، ومن "أجل المستقبل الذي من واجبنا ومن مسؤوليتنا أن نتركه لأطفالنا." كما عبرت عن ذلك كلمة صاحب الجلالة حفظه الله في خطابه الموجه للدورة 21 لمؤتمر أطراف الاتفاقية (COP21) والذي انعقد بباريس في فاتح دجنبر من السنة الماضية.

وفي أفق انعقاد هذا المؤتمر، أدعو جميع الفاعلين: سياسيون، وجمعيون، خبراء وأكاديميون على إيجاد آليات من أجل خلق ادماج ما هو اقتصادي وبيئي واجتماعي في وحدة متكاملة مندمجة فيما بينها، بهدف تحسين نوعية إطار عيش المواطنين، وتعزيز التدبير المستدام للموارد الطبيعية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة.

حضرات السيدات والسادة

إن أي سياسة تنموية لا تضع العنصر البشري والتنمية المستدامة في صلب انشغالات المجتمع محكوم عليها بالفشل، وان جميع الدول مدعوة لأن تقدم تنازلات، عملا بمنطق لا غالب ولا مغلوب، والذي اتفقت عليه البلدان 195 المشاركة في مؤتمر التغيرات المناخية بباريس (كوب 21)، وهذا النص الذي يعد ملتزما قانونا يعد إنجازا إنسانيا للحد من تأثير التغيرات المناخية، حيث كان الاتفاق على الإبقاء على مستوى الاحتباس الحراري في أقل من درجتين، وقد كانت المشاركة المغربية متميزة للغاية بحيث عرف رواق المملكة بالمؤتمر تنظيم نحو مائة لقاء، وكان الوفد المغربي نشيطا وأكثر التزاما على نفس درجة المفاوضين المغاربة.

وباستضافة المغرب للنسخة 22 في 2016 في مراكش، بمساعدة كافة الأطراف، خاصة الرئاسة الفرنسية للمؤتمر والامانة العامة للامم المتحدة، من اجل ضمان نجاح هذا الموعد، ستكون بلادنا على موعد مع التاريخ على اعتبار أن المغرب، والذي انخرط على الدوام في مجال مكافحة التغيرات المناخية، سيجعل من الحدث فرصة لاعتماد اليات تنفيذ اتفاق باريس.

وللوصول إلى المبتغى يجب على الجميع، العمل على جعل هذا المؤتمر حدثا للمبادرات، والبرامج العملية في مجال التصدي للتغيرات المناخية، لفائدة السكان الاكثر عرضة لتأثيراتها،



بوضع انشغالات السكان على المستوى المحلي في صلب مواضيع المفاوضات حول التغيرات المناخية في أفق تحسين شروط حياة الشعوب دون المساس بشروط عيش الاجيال القادمة.

## حضرات السيدات والسادة

في ما يخص القطاع الذي أمثله، وكما قلت بباريس خلال لقاء نظم بجناح المغرب بمؤتمر (كوب 21) تحت شعار "نحو استدامة الواحات: من الالتزام الوطني الى الاولوية الدولية" فإن النظام البيئي للواحات بالمغرب، يوجد في صلب تحديات التنمية المستدامة، ذلك أنه لا يخزن فقط كنوزا للتنوع البيئي، بل ايضا حضارة عريقة للواحات، ومعارف تتماشى ومعايير التنمية المستدامة.

إن المجلس الاعلى لإعداد التراب، أوصى السلطات العمومية بإدراج قضية المناطق القاحلة والصحراوية بشكل عام، ومناطق الواحات بشكل خاص، ضمن الاولويات الوطنية، وطرح المشكل من زاوية الحماية والتنمين ايضا، والذي يتطلب تعبئة القوى الحية لهذه المناطق، في اطار مشاريع تنمية مندمجة. وللإشارة فإن الوزارة أعدت استراتيجية لمواجهة تعقد وتداخل عدد من الاشكاليات، وغياب الدراسات ذات الطابع الشمولي التي تعالج كافة الاشكاليات المطروحة على مناطق الواحات. وقد تم تنفيذ التوصيات الاساسية لهذه الاستراتيجية في اطار ثلاثة برامج بثلاثة مناطق وخاصة برنامج واحات تافيلالت الذي نفذته الوزارة بتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، وشركاء آخرين وطنيين وأجانب. هذا البرنامج الذي خصص له غلاف مالي بقيمة 11.7 مليون دولار، ويغطي 29 جماعة حضرية وقروية، حقق اهدافه الاساسية في تحسين شروط عيش نسبة هامة من سكان الواحات.

وفي اعتقادي فان هذا البرنامج يمثل تجربة ناجحة يتعين تقاسمها مع بلدان تعاني من اشكاليات مماثلة، وذلك في اطار ائتلاف من اجل الواحات، بهدف التصدي لتهديد التغيرات المناخية، والافراط في استغلال الموارد في هذه الفضاءات.

وأمل أن يدعم المانحون والمنظمات الدولية الائتلاف من اجل واحات العالم على طول المناطق القاحلة، من موريتانيا الى الصين، والتي تمثل ساكنتها حوالي 150 مليون نسمة.



وبطبيعة الحال فهذا الائتلاف سيتيح تبادل التجارب والممارسات الجيدة، كما سيشجع بلدان اخرى على الانضمام اليه.

## حضرات السيدات والسادة

إن مشاركتنا في كوب 21 كان لها الأثر الإيجابي حيث عبرت العديد من الوفود عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال التدبير البيئي، كما نوه العديد من الخبراء بالتزام المغرب لفائدة المناخ، وتحضرني هنا شهادة مسؤول ببرنامج الامم المتحدة الإنمائي، وهو مدير مكتب السياسات ودعم البرامج، السيد مجدي مارتينز سليمان، حيث قال خلال اللقاء السالف الذكر: ان اهداف التنمية المستدامة الوطنية، التي سطرها المغرب تعد "مصدر الهام" للمنطقة، وباقي العالم. واكد ان المساهمات الوطنية بشأن التغيرات المناخية، تشكل خطوة هامة بعد باريس، مشيرا الى أن مؤتمر مراكش (كوب 22) سيكتسي اهمية قصوى ، بالنظر لكونه سيخصص لاليات التنفيذ. واشاد في هذا السياق بمساهمة المغرب والتزاماته القوية في مجال التغيرات المناخية، واصفا إياها بـ"الطموحة". واعرب ذات المسؤول الاممي عن استعداد برنامج الامم المتحدة الانمائي، لمواصلة عمله وتعاونه مع المغرب بشأن قضايا المناخ والبيئة. ويكفي المغرب شرفا أن التقرير الأخير لمؤسسة إرنست أند يونغ الدولية صنفت المغرب كأفضل دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في استقطاب المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقات المتجددة، وذلك في تقرير صدر مؤخرا بعنوان "الطاقات المتجددة: مؤشر البلدان الأكثر جاذبية." حيث أجمع خبراءه على أن استراتيجية المغرب الطموحة فيما يتعلق بالاستثمار في الطاقة المتجددة، تعد من أحد أبرز عناصر تعزيز التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، مما دفع المؤسسات العالمية إلى اعتبار المغرب مثالا يحتذى في هذا الشأن. وتطرق التصنيف ذاته كذلك إلى احتلال المغرب المرتبة الأولى بين أكثر البلدان جذبا للاستثمارات في الطاقات المتجددة في منطقة "مينا". معتبرا أن توجه المغرب للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح، تعود إلى ضخامة الاستثمارات المغربية من جهة والإرادة السياسية من جهة أخرى، مما دفع عددا من الشركات العالمية العاملة في هذا القطاع، للتقدم بطلبات العروض التي يطلقها المغرب. ومن جانب آخر



فإن إقدام صاحب الجلالة نصره الله على تدشين محطة "نور1" للطاقة الشمسية، التي تعتبر الأكبر في العالم لإنتاج الطاقة يوم الخميس 4 فبراير من السنة الجارية لتؤكد عزم المغرب على نهج سياسة تنموية مستدامة في بيئة سليمة.

## حضرات السيدات والسادة

إن مؤتمر مراكش سيشكل امتدادا منطقيا وعمليا لمؤتمر باريس، ومن الضروري العمل من أجل بناء عالم أفضل. وباستضافة المملكة المغربية للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي نونبر من السنة الجارية، لتؤكد بلادنا عزمها الراسخ للسير قدما في دعم المفاوضات الجارية والمتعددة الأطراف، لإيجاد أحسن السبل القادرة على تعزيز أسس التعاون بين الدول، في أفق إحراز الغايات التي جاءت من أجلها الاتفاقية الإطار للتغير المناخي.

وقفنا ووقفكم الله جميعا لما فيه خير البشرية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

